

إشكالية التنمية في عصر العولمة

ساخي صليحة

أستاذة مساعدة بجامعة التكوين المتواصل

ملخص

تعد التنمية الاقتصادية مسألة جوهرية عانت منها معظم الدول منذ الحرب العالمية الثانية، كما أنها تعتبر مواضيع لبحوث كثيرة اختلفت في تحديد عوامل وأسباب التنمية الاقتصادية. بالرغم من ذال فإن الدول المتقدمة تمكنت من القضاء على هذه المسألة و توصلت إلى تحقيق معدلات جد مرتفعة أما بالنسبة للدول النامية فهناك دول منها تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو و أخرى بقيت تعاني من التخلف و تبحث في سبل الخروج منه في ظل أوضاع تختلف عن تلك التي انطلقت منها الدول المتقدمة سابقا، إنه عصر العولمة التي تعرف بأشكالها المختلفة، اقتصادية ثقافية سياسية و بمظاهرها المتنوعة تطور تكنولوجي ارتفاع معدلات التجارة العالمية، زيادة تدفقات رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية و تطور وسائل النقل، في ظل هذه الأوضاع مازالت هناك دول تعاني شعوبها من تدني المستوى المعيشي و انعدام ضروريات الحياة إلا أنها مجبرة على استقبال العولمة بإيجابياتها و سلبياتها و الانفتاح على العالم الخارجي و الاندماج معه، وهذا لا يعني تحقيق التنمية بصفة أوتوماتيكية بل هناك عوامل أخرى داخلية يجب أن تأخذ بكل جدية لأنها بمثابة حجر الأساس أما العوامل الخارجية فهي مساعدة فقط.

إشكالية التنمية في عصر العولمة

تعد التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسة احتلت مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى بداية ظهور معالم نظام دولي جديد تسوده ظروف تختلف عن التي كانت في المرحلة السابقة، حيث تم إسدال الستار على العلاقات الاقتصادية الثنائية المتوازنة التي قادها كل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي الممثلين لكل من النظام الرأسمالي و الاشتراكي و منه تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، و الإعلان عن زوال المعسكر الاشتراكي وولادة المشهد العالمي "الجديد" المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في طورها الأمريكي المعولم. حيث جاءت العولمة كمولود لهذا النظام الجديد الذي تشكل تحت تأثير تحولات أساسية مثل التطور التكنولوجي و تحرير كل من التجارة و الاستثمار و تدفقات رؤوس الأموال و العمل على إزاحة كل القيود التي تقف حاجزا لتحقيق ذلك و توجه معظم الدول النامية لاقتصاد السوق و ظهور التكتلات الاقتصادية. يختلف أوجهها الإقليمية و الدولية. إن الثورة التكنولوجية و المعلوماتية التي يعرفها العالم تعمل على اختصار الزمان ، و اختفاء الحدود ليتحول هذا الأخير إلى قرية تسيطر عليها الأطراف القوية عن طريق التجارة الدولية التي تعرف تطور و تغير مستمر يرتبط بكل من العلاقات الدولية و الاقتصاد العالمي، فكل خلل يحدث على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية يؤثر على التجارة العالمية و بدوه يؤثر على الاقتصاد العالمي، و الدول المتقدمة و على رأسها أمريكا هي التي تسيطر و تسير التجارة الدولية و الاقتصاد العالمي عن طريق مؤسساتها الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة.

في ظل هذه الأوضاع ظلت دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي لأنها و مازالت المشكلة الأساسية لتواجد الدول، فالدول المتقدمة حققت غوا مستمرا في كل القطاعات نتيجة العمل و البحث المستمر عكس الدول النامية التي لم تتغير أوضاعها بالرغم من أن مطالبتها تغيرت فأصبحت تطالب بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدما كانت رافضتا لذلك في عام 1947 حيث كانت تعتبرها نادي للدول المتقدمة لأنها لم تكن تخدم مصالحها، أما اليوم فهي تسارع للانضمام لأنها أصبحت تعتبرها نافذة للدخول و الاندماج في

النظام العالمي الحالي الأمريكي، في حين أنها تستعمل من طرف الدول المتقدمة كوسيلة للحصول على أغراضها المتمثلة في ثروات و أسواق الدول المتخلفة بطريقة سلمية بعد أن فشلت في ذلك عسكريا، فكل المؤسسات الدولية سواء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المنظمة العالمية للتجارة تواجدت لخدمة مصالح الدول المتقدمة.

إن الدول الضعيفة المتخلفة تريد أن تستفيد من إيجابيات هذا النظام رغم سلبياته الكثيرة و الخطيرة فهذا النظام أصبح اليوم واقع يجب عليها تقبله بكل إيجابياته و سلبياته ، و عليها أن تتسارع للحصول على الإيجابيات المتمثلة في التكنولوجيا المتطورة ، الاستثمار و تدفقات رؤوس الأموال...و التي ستكون عاملا مهما في تحقيق التنمية و منه الخروج من حلقة التخلف. في هذا السياق و على ضوء ما تطرقنا إليه سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية: في ظل هذه التغيرات و الظروف التي تفرضها العولمة تبقى التنمية الاقتصادية مسألة جوهرية للعديد من الدول، فما هي السبل و الإستراتيجيات المستقبلية التي تمكنها من تحقيق التنمية و مواجهة تحديات العولمة ؟.

و لمعالجة هذه الإشكالية طرحت مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سأحاول قدر الإمكان الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة المبسطة التي تتضمن العناصر التالية:

- 1- ما هي أسباب التخلف و طرق قياسه؟
- 2- ما هي العولمة و تأثيرها على التنمية؟
- 3- ما هي أهداف و عقبات التنمية الاقتصادية؟
- 4- ما هو واقع ومظاهر العولمة في الدول النامية؟

1- أسباب التخلف و طرق قياسه

يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية ارتباطا كبيرا بكل من التخلف و النمو الاقتصادي، فالدولة التي لا تتمكن من تحقيق معدلات نمو في ميادين مختلفة و منه الوصول إلى خط التنمية نحكم عليها بالتخلف، فما هو التخلف؟.

1-1 مفهوم التخلف:

اختلفت آراء الاقتصاديين في تعريف التخلف، فهناك من يقول أن التخلف الاقتصادي يتمثل في ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عناصر الإنتاج الأخرى و خاصة عنصر العمل، مع قياس ذلك على أساس نصيب الفرد الواحد من ذلك الرأسمال و مقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة¹.

أما François Perroux** فيقول أن التخلف هو "تركيب أو خلط مجموعة من التغيرات النفسية والاجتماعية للسكان لتكون غير مناسبة على جعل الناتج الحقيقي ينمو بشكل تراكمي ومستمر أو دائم.

بالنسبة للاقتصادي الأمريكي سيمون كوزني Simon Kuznets يعطي ثلاثة تعاريف:

* أولا: التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج، نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

* ثانيا: قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

* ثالثا: قد يعني التخلف الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

حسب Sylvie Brunel التخلف يظهر من خلال ازدياد الفقر و ازدياد اللامساوات مقارنة بالدول المتقدمة و حتى في الداخل، حيث نجد اللامساوات بين الرجل و المرأة و بين الريف و المدينة، و عدم انخراط البلد في التجارة الدولية و المعارف العلمية العالمية كما نجد انتشار الجهل داخل البلد لدى نسبة كبيرة من السكان خاصة فئة النساء و السكان القاطنين في المناطق الريفية، و انعدام الأمن البيئي، الصحي و كذلك السياسي.

من الملاحظ أن التخلف الاقتصادي ظاهرة مركبة، متشعبة، متعددة الأبعاد و طويلة المدى، تتأثر و تؤثر على القطاعات و الطبقات المختلفة للمجتمع ومعنى ذلك أنها ظاهرة تتفاعل في إيجادها جميع جوانب المجتمع بدرجة أو بأخرى حيث أن التخلف الاقتصادي لا يتعايش مع تقدم سياسي واجتماعي وإنما يوجد وسط تخلف سياسي واجتماعي وثقافي في نفس الوقت ومن ثم فإن توفير نظام سياسي واجتماعي وثقافي رشيد يمكن أن يحقق مستوى اقتصادياً متقدماً، كما أن مجتمعا لا يسوده العدل في توزيع ثرواته بين طبقاته المختلفة لا يعتبر متقدماً.

1-2 أسباب التخلف: إن الدول النامية تحمل مسؤولية تخلفها للدول المتقدمة و تقول أن ظاهرة الاستعمار هي التي أودت بها إلى ما تعاني منه من تخلف حالياً، لهذا فهي تقول أنه على المسئول عن هذا الوضع دفع الثمن، و هذا يبقى مجرد رأي لا يجد أذان صاغية. و يبقى التخلف واقع مر تعيشه هذه الدول سواء كانت هي المسئولة عنه أم آخرون المهم كيف الخروج منه؟.

لفظ العالم الثالث يطلق على الدول المتخلفة والتي تتمثل في الدول التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة وذلك على الرغم من إمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة².

ومن خلال هذا التعريف فإن مفهوم التخلف الاقتصادي يفترض وجود موارد كافية لكن لأسباب معينة لا يتم استغلالها و الاستفادة منها وبالتالي فإن هذا التعريف يميز بين الدول الفقيرة التي لا تتوفر على الموارد والثروات، وقد تكون هذه الدول الفقيرة راغبة في التقدم، و قد تصل إلى تحقيق هدفها رغم صعوبته و الدول الآسيوية الناشئة كالصين و اليابان و الهند خير دليل على ذلك، أما الدول المتخلفة فسبب تخلفها لا يرجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية كما في الدول الفقيرة بقدر ما يرجع إلى الاستخدام السيئ للموارد الاقتصادية، الذي قد يكون في صورة إهمال تام للموارد أو الاستخدام الجزئي لها أو سوء استخدامها كأن تستخدم في نشاط صحيح بنسبة خاطئة أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل، هذا إلى جانب أسباب أخرى قد تأتي من خارج العملية الإنتاجية كالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وآثار خصائصها السلبية عليها وكذلك الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية كالاستثمارات الأجنبية وطبيعة المنتجات المتبادلة.

لقد انطلقت الدول المتقدمة سابقا من وضع كان أسوأ من الذي تعرفه الدول النامية حالياً إلا أن تحكمها و تنظيمها لمواردها بطريقة عقلانية جعلها تقضي على هذا الوضع و تنطلق دون الرجوع إلى الوراء، بفضل استراتيجيات نمو تعتمد على الصناعة و ظهور التخصص ألفلاحي بالاعتماد على البحث العلمي (أنظر الجدول(1)).

التخلف الاقتصادي ينشأ في بيئة مختلفة اجتماعيا وحضاريا حيث أن الدول المتخلفة اقتصاديا متخلفة على جميع المستويات. و مما سبق نخلص إلى أن التخلف الاقتصادي ليس مرادفا للفقير وإنما هو خلل اقتصادي وحضاري واجتماعي ساعدت على نشوئه عوامل داخلية و خارجية كان تأثيرها بعيد المدى، و تميزت الدول المتخلفة بوجود موارد ضخمة مع توافر إمكانيات بشرية ومادية كافية للارتفاع بمستوى المعيشة لكن وجود تخلف في طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والتطبيقات الاقتصادية لاستغلال هذه الموارد حال دون ذلك، و الأسوأ من ذلك أنه في معظم الأحيان تستغل هذه الموارد من طرف الدول المتقدمة بأثمان جد رخيصة لتزيد من تقدمها في المقابل تستعمل من طرف مالكيها لتزيد من تخلفهم، و وجود الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الدول خير دليل على ذلك فهي قد وجدت داخل هذه الدول أقوى و أكبر منبع لتعظيم أرباحها ثم نقلها إلى الدول المتقدمة. السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تستفيد الدول النامية من وجود هذه الشركات لديها؟ أو هل يمكن أن تكون هذه الشركات عامل من عوامل التنمية في الدول النامية؟.

كيف تمكنت الدول الآسيوية الفقيرة من تحقيق التنمية الاقتصادية في حين أن هناك دول غنية تعتبر من الدول النامية أو المتخلفة؟ ما هي العوامل التي ساعدت الدول الفقيرة على تحقيق أهدافها؟

1-3 طرق قياس التخلف الاقتصادي

استخدم لقياس التخلف الاقتصادي، لمعرفة مستوى و درجة التقدم و التخلف بين الدول المختلفة معايير متعددة، فمثلا معيار مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي PNB/habitant، و هو يعتبر معيارا مناسباً للفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وترتيب الدول المتخلفة

بالنسبة لبعضها البعض، ويعتبر بعض الباحثين أن الدول المتخلفة هي التي يقل فيها متوسط دخل الفرد في السنة عن مقدار معين من الدولارات أو أن الدول النامية لا يتجاوز فيها دخل الفرد في السنة عن 4/1 متوسط دخل الفرد الأمريكي³.

في الواقع تنقسم دول العالم المختلفة إلى مجموعات تبعا لمستويات متوسطات الدخل، هذه المجموعات: هي الدول الشديدة التخلف والمتخلفة نوعا والدول المتقدمة نسبيا والدول المتقدمة.

الجدول رقم 1

الناتج الصافي الخام في العالم الثالث و الدول المتقدمة ما بين 1990-1750 بسعر الدولار الأمريكي 1960				
	المجموع (بمليارات الدولار)		نصيب الفرد (الدولار)	
	الدول النامية	الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول المتقدمة
1800	137	47	188	188
1830	150	67	183	237
1860	159	118	174	324
1900	184	297	175	540
1913	217	430	192	662
1928	252	568	194	782
1938	293	678	202	856
1953	338	889	214	1 180
1973	810	2 450	340	2 540
1980	1 280	3 400	390	2 920
1990	1 730	4 350	430	3 490

Source : Paul Bairoch, Mythes et paradoxes de l'histoire économique, La Découverte, 1994.

أما حسب إحصائيات البنك العالمي لسنة 2006 تنقسم بلدان العالم إلى ثلاث مجموعات:

-53 بلد ذوي الدخل الضعيفة (أقل من 905 للفرد) معظمها من إفريقيا و آسيا كمالى و كينيا و ليبيريا....؛

-96 بلد ذوي الدخل المتوسطة (ما بين 906 و 1115 للفرد).

-60 بلد ذوي الدخل المرتفعة (أكثر من 1115 للفرد) تتمثل في البلدان المتقدمة و بعض بلدان الخليج كقطر و الإمارات العربية المتحدة و دول من آسيا ككوريا الجنوبية و هونغ كونغ Hong- Kong .

لكن لا يكفي الاعتماد على هذا المقياس لوحده كمعيار دقيق للدلالة على الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة في الدول المتخلفة وطرق التوزيع فيها كما أنه على الرغم من انخفاض مستويات الدخل الفردية في الدول النامية بصفة عامة إلا أن هناك من هذه الدول دولا نفطية يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل الفردي السائد في كثير من دول العالم تقدما. و لتلافي القصور في هذا المقياس فإن بعض الاقتصاديين يرى أن يضاف إلى هذا المقياس بعض المقاييس الأخرى التي تعبر عن مستوى الاستهلاك من سلع أساسية وبعض سلع الرفاهية الاجتماعية كالمياه والكهرباء والتلفزيون والمستوى التعليمي للسكان ومستوى الرعاية الصحية المتوفرة لهم⁴. وهي جوانب هامة توضح نواح من معيشة السكان إلا أنها لا تعبر عن كافة النواحي التي يتعين التعرف عليها للحكم على مدى تقدم دولة أو تخلفها كإهماله لنواحي هامة كالإنتاجية والعمالة ومستوى الفن الإنتاجي والادخار والاستثمار ومدى توافر الموارد الإنتاجية للاقتصاد وطبيعة استغلال الموارد المتاحة ومدى التناسق بين قطاعات ومؤسسات الاقتصاد المختلفة.

وبهذا يصبح معيار التفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة يتمثل في مدى قدرة الدولة على توفير احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والنفسية وغيرها من سائر الاحتياجات الإنسانية ووفق هذا المعيار فإن (الدولة المتخلفة هي التي توفر لسكانها من احتياجاتهم قدرا أقل مما توفره الدول المتقدمة)⁵. إلا أنه معيار غير قابل للقياس في حد ذاته ولا يوجد هناك طريقة لترجمته إلى مقياس عملي لتقدير مدى إشباع هذه الحاجات،

لعدم وجود معايير موضوعية لتقدير هذه الاحتياجات، والتي تختلف باختلاف الأفراد والبيئات والفترات الزمنية وغيرها من عوامل أخرى عديدة، ولأنه أيضا لا يبين الموارد المتاحة للمجتمع ومدى استغلال هذه الموارد وأساليب هذا الاستغلال أو تكلفته.

نستنتج مما سبق بأنه من الصعب الوصول إلى تعريف مانع جامع لا يعتريه القصور لمقياس التخلف الاقتصادي وهذا لا يعني الإنقاص من أهمية المعايير التي أبرزت درجات التخلف ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذه المعايير توصلت إليها مدارس فكرية لم تتطرق لواقع الدول المتخلفة ولذا فإن هذه الدراسات التي تنبع من تلك المدارس توصي بعلاج لهذه المشاكل من خلال سياسات واستراتيجيات إنمائية قد لا تتناسب مع ظروف الدول النامية وحاجتها إلى وسائل معينة للعلاج أو أنها تفرض عليها من خلال مؤسساتها الاقتصادية طرقا لا تتناسب مع بيئتها الاقتصادية ولا تتفق مع إستراتيجيتها الاقتصادية ومن ثم تقع فريسة لحالة من التبعية الفكرية والاقتصادية.

2- ماهية التنمية الاقتصادية و أهدافها:

1-2 تعريف التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية مطلب لغالبية الدول النامية و هي لا تتم في صورة أحادية بل عملية إنسانية شاملة و مستمرة تتطلب متغيرات اقتصادية داخلية و خارجية و كذلك عوامل نفسية واجتماعية⁶، كما أنه هناك ترابط كبير بين النمو و التنمية فلا يمكن أن تتحقق التنمية دون أن يسبقها نمو، فالتنمية مصدرها النمو و تتطلب تراكم مسبق، ففترة قصيرة من النمو الاقتصادي لا تكفي للوصول إلى التنمية الاقتصادية لأن هذه الأخيرة تتحقق على المدى البعيد و أثارها دائمة. النمو يكون على المستوى الجزئي فنقول نمو معدل الدخل الفردي أو نمو معدل الاستثمار أو نمو معدل الاستهلاك ...، لا يمكن الكلام عن التنمية إذا كان نمو مؤشر واحد دون أن يتبعه نمو مؤشرات أخرى أو معظمها و منه فالتنمية أشمل و تكون على المستوى الكلي.

حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية: فإن النمو يعرف بتوفير حد أدنى من السلع لضمان العيش (توفير الغذاء، اللباس و المسكن...) و الخدمات الضرورية كالصحة و التعليم. و هو يقترح أربع شروط لمقياس مستوى النمو في بلد ما:

- الإنتاجية التي يمكن أن تؤدي إلى عملية التراكم ثم إلى نمو اقتصادي و منه إل تنمية.

- العدالة الاجتماعية: يجب تقاسم الثروة على الجميع.

- الاستدامة أو الاستمرارية: يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مستقبل الأجيال القادمة (التنمية على المدى الطويل أو ما يعرف بالتنمية المستدامة).

- يجب أن يتم خلق التنمية من الداخل و ذلك بالتفاعل مع مختلف مسببات التنمية للخروج بإستراتيجية داخلية شاملة، وليس عن طريق الاعتماد على المساعدات الخارجية.

كما تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي لأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة و إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي من المفروض سيرتفع⁷. و تعرف على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة⁸.

يعرف (Paul baran)⁹ التنمية بأنها الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد و لعل أهم ما جاء به في تعريفه¹⁰.

1- إن عملية التنمية تقتضي إيجاد مرتكز ذاتي أو عضوية اقتصادية تضمن زيادة إنتاج السلع على مر الزمن.

2- إن الزيادة المطلقة في إنتاج السلع ليست مؤشرا للتنمية الاقتصادية و إنما يجب أن يحقق زيادة السلع بالنسبة للفرد و أهم ما جاء به BARAN في معالجة التنمية الاقتصادية هو كشفه لمفهوم الفائض الاقتصادي و استخدامه .

وبالتالي فإن الانصراف نحو التركيز على المتغيرات لاقتصادية وحدها دون الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية لباقي المتغيرات الأخرى الثقافية والاجتماعية والسياسية و الهيكلية و التنظيمية هو تشويه لحقيقة ومعنى التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إغناء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، بالإضافة إلى زيادة تراكم رأس المال في المجتمع. كما أنها تتطلب استقرار اقتصادي كلي و سلطة قادرة على الحفاظ عليه و التمسك به لضمان نمو شامل و دائم بانتهاجها لسياسات عامة و شاملة، الشيء الذي سيعمل على خلق زيادة في الدخل القومي أو الإنتاج القومي الحقيقي و بالتالي في نصيب الفرد منه، الشيء الذي سيزيد من مهارة و كفاءة و قدرة العامل من جهة، كما أن هذه الزيادة في الدخل تعمل على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي و تطور وسائل النقل و المواصلات في المجتمع و هذا بدوره يساعد على دعم الإنتاج و زيادة المشاريع الاستثمارية، ومنه زيادة نشاط المؤسسات المالية و تقدمها نتيجة لزيادة الادخار العائلي الشيء الذي يعني زيادة معدل التضخم في المجتمع و تحسين مستوى الصحة و التعليم و توقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ و تحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام¹¹. و منه الانطلاق للتلبية الطلب الخارجي في الأسواق الدولية. أنظر الشكل1

الشكل رقم1: مكونات النمو المستدام



المصدر : لجنة النمو والتنمية www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/.../picture.pdf2008

كما يعرف كالدور (KALDOR لاقتصادي بريطاني) التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وبصفة تراكمية تستمر فترة زمنية طويلة. نفس الفكرة يطرحها "بنامين هينجر" فيعرف التنمية على أنها زيادة ملحوظة في الدخل القومي و في نصيب الفرد منه ، وهي تتوزع على الأنشطة و فئات الدخل المختلفة و تستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين ، و تتخذ خلالها صور تراكمية¹² أي انه: - يجب توزيع الزيادة الحاصلة في الدخل القومي على النشاطات الاقتصادية و على مختلف فئات الدخل. - يجب أن تتمتع بالخاصية التراكمية ، إذ يجب أن لا تذهب كل الزيادة الحاصلة إلى أغراض الاستهلاك و إنما يجب أن يخصص جزء منها للتراكم. لقد اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية لأنها تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة و أن التنمية الاقتصادية تقترب بنمو السكان و تراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، وتغير تركيبة السكان ، وتغير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك و الادخار و أيضا توزيع الدخل بين الشرائح

الاجتماعية.¹³ فلا يوجد اتفاق ما بين الاقتصاديين حول تعريف التنمية الاقتصادية و هذا يرجع لاختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية، وهنا نميز بين ثلاث فرق من الاقتصاديين¹⁴ :

الفريق الأول: يحاول تعريف مفهوم التنمية انطلاقاً قائماً بتحقيقه من زيادة في الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك

الفريق الثاني: يرى التنمية على أنها إحداث تغيير و تبديل في الهيكل الاقتصادي للبلد.

الفريق الثالث : يرى التنمية أنها تحسين و زيادة الرفاهية الاقتصادية لشعوب هذه البلدان.

2-2 أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى و يعود ذلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الاجتماعية،الاقتصادية، الثقافية والسياسية. كما أن هذه الأهداف تتباين وفقاً لحجم البلد وعدد سكانه و معدل التزايد فيه و كذلك تختلف الأهداف حسب المرحلة التي وصل إليها البلد من التطور و لكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية والتخفيض من حدة المشاكل التي تعاني منها كالبطالة و اتساع الفجوة بين الدخل و عدم التوازن بين الاستثمار و الاستهلاك و حماية البيئة و الضمان الاجتماعي للوصول إلى تحقيق أهم الأهداف و التي تتمثل في:

- **تطوير القدرات الإنتاجية:** و الذي يعتبر الأساس لخلق قوة اقتصادية و التي تركز على الموارد الإنتاجية ، القدرات الريادية وروابط الإنتاج (أنظر الشكل رقم 2).

- **زيادة الدخل القومي:** يعتبر من أهم و أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة سكانها في حين يعرف عددهم نمواً مستمراً و لا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر و انخفاض مستوى المعيشة و تحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي،¹⁵ و زيادة هذا الأخير في أي بلد تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان والإمكانيات المادية و الفنية للبلد، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية و الفنية فكلما توافرت أموال أكثر و كفايات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما يكون صغيراً نسبياً من مستوى المعيشة و لتحاشي تفاقم المشكلة السكانية يجب زيادة الدخل القومي¹⁶.

- **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية ، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكلاً و ملابس و مسكن و غيره و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق و بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. و تحقيق ذلك لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية¹⁷ لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و من ثم انخفاض مستوى المعيشة.

-تقليل التفاوت في الدخل و الثروات:

التفاوت في توزيع الثروات و الدخل يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع هذا بالإضافة إلى أنه غالباً ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع ، ذلك لأن الطبقة الميسرة (الغنية) التي تستحوذ على كل الثروة و معظم الدخل لا تنفق كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك و هنا يزيد الجزء الأكبر مما يحصل عليه من دخول بعكس الحال بالنسبة للطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال وهذا يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي و زيادة تعطل الطبقة العاملة، و من هنا تظهر أهمية التنمية الاقتصادية في التقليل من التفاوت في توزيع الدخل و الثروات¹⁸.

– تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية القطاعات و بذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي نتيجة سيطرة الزراعة عليه أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها¹⁹، كما تسعى إلى خلق توازن بين الاستثمار والاستهلاك. فالاستثمار لأجل اكتساب قدرة إنتاجية شيء ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتخلف (أنظر شكل 3).

3 – عقبات التنمية الاقتصادية

لقد ذهب جل الكتاب الاقتصاديين إلى تقسيم عقبات التنمية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:²⁰

3-1 العقبات الاقتصادية : من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية: ندرة رؤوس الأموال و صعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأسمالي ، و المهم هنا هو ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان أو بمعنى آخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة . و يراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار و من ثم فيمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار و التي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار و خاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية²¹، فمن الضروري أن يكون هناك فائض في الدخل الفردي عن الاستهلاك لكي يكون ادخار و منه استثمار.

أ- **المخفاض الكفاية الإنتاجية:** حيث يرجع انخفاض الكفاية الإنتاجية في الدول النامية عادة إلى نوع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، فالمهم هنا ليس كمية الإنتاج بل جودتها. فالدول النامية تفتقر عادة إلى بعض الثروات الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة و القوى المحركة و المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات، المشكلة هي العمل على زيادة هذه الثروات كما و نوعاً، أما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال و إنما تنحصر في تعليمهم و تزويدهم بخبرات جديدة و تدريبهم على استخدام الآلات و أساليب الإنتاج الحديث²².

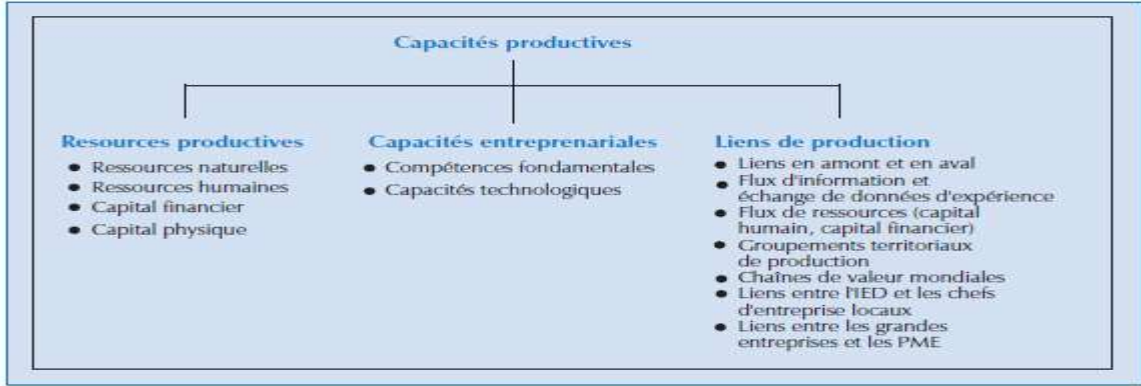
ب- **تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية:** و يقصد به ظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد القومي أحدهما قطاع اقتصادي متقدم و الآخر قطاع تقليدي متخلف و الصلة بين القطاعين مفقودة، فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية إعادة الإنتاج في الدول الرأسمالية²³.

3-2 العقبات الاجتماعية و السياسية و الفكرية :

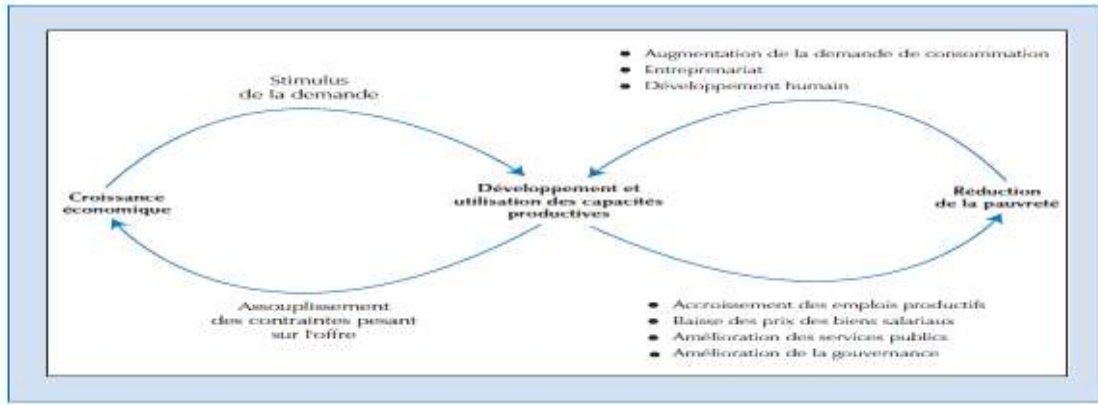
يؤثر النظام الاجتماعي السائد في مجتمع ما على نشاطه الاقتصادي فالدول النامية تعترضها صعوبة القضاء و التغلب على الكثير من العادات و التقاليد التي لم تعد تتماشى و متطلبات المجتمع الحديث و التي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية و نجد منها:²⁴

- كثرة إنجاب الأطفال ما لا يتناسب مع دخل الفرد بحيث يصعب توفير الاحتياجات الأساسية كالتعليم و الصحة والسكن
- الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك الشيء الذي ينقص ادخار الأفراد مع الإشارة إلى أن الإسراف لا يقتصر في الدول النامية على الأفراد و إنما يتعداه إلى الحكومات التي تسرف في استخدام موارد البلد في ميادين لا تتفق مع مقتضيات التنمية فيها.

الشكل رقم 2: عناصر القدرة الإنتاجية



الشكل رقم 3 : العلاقة بين النمو الاقتصادي، القدرات الإنتاجية و انخفاض معدل الفقر



Source : rapport de la CNUCED sur les pays les moins avancés 2006

أما العقبات السياسية فتتمثل في غياب الحكم القادر على مراقبة وتنظيم كافة الفاعلين الاقتصاديين بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في البلد، لأن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي من الممكن أن تكون مخرج لوضعية التخلف التي تعاني منها هذه الدول تتطلب استقرار سياسيا واجتماعيا فوجود التنظيم السياسي الرشيد بالدولة من شأنه أن يجعل منها قوة قادرة على تحقيق الأهداف. و بدون تكامل التنظيم السياسي مع التنظيمات القانونية و الاجتماعية و الإدارية يتعذر الوصول إلى الهدف المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.²⁵

3-3 العقبات التنظيمية و التكنولوجية:

تعتبر العقبات الإدارية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية و التي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية و الفنية و المتخصصة و من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة و الروتين و البيروقراطية و العشوائية و الطائفية في شتى المجالات كما أن التطوير الإداري ضروري للحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة ، إن نقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف و التركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي و القطاع الخاص لأن كلا القطاعين مسئولين عن عملية التنمية الإدارية في الدول²⁶ و يمكن اعتبارها بمثابة حجر

الأساس للتنمية الاقتصادية في ظل التغيرات والتطورات الدولية التي تعمل على تشجيع الانفتاح على الخارج بدون قيود و لا حواجز في ظل ما يسمى بالعولمة.

4- العولمة و أثرها على التنمية

لقد بدأت ظاهرة العولمة في الانتشار وعلى كافة الأصعدة والمستويات بحيث أصبحت جزءا من عجلة التاريخ ومن العبث الوقوف في مسارها أو منع دوراتها بغض النظر عن آثارها الإيجابية أو السلبية، كما أنها تعتبر ظاهرة حديثة نتجت عن مخاض واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وتربوي وثقافي وتقني وإعلامي ، كانت كلها تعمل في الساحة الدولية بشتى عواملها المتضاربة ، وظروفها المتناقضة، وبجميع ما يكتنفها من طموح لبسط النفوذ وفرض الهيمنة على الضعفاء.لقد دخلت على بلدان العالم دون أن تطرق على الأبواب و لم تترك لهم الخيار، فالدول النامية استقبلت هذا الضيف رغما عن أنفها و منه أصبح البديل الحقيقي لنا اليوم هو العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الظاهرة من خلال التعامل معها ومعالجة آثارها السلبية. و من أهم خصائص النظام لاقتصادي الدولي الجديد هو التطور المستمر للاقتصاد نحو العولمة لتكون الملامح الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين. وهنا يطرح السؤال التالي: ما هي العولمة؟.

4-1 تعريف العولمة

تختلف الآراء في إعطاء تعريف خاص بالعولمة و ربما صح القول أنه من المستحيل إيجاد تعريف موحد، شامل، كامل وغائي، لأن ذلك يتوقف على الانتماء فهل ينتمي صاحب الفكرة للجانب القوي أم الجانب الضعيف كما يتوقف على الفترة الزمنية التي ينتمي لها صاحب الفكرة لأنها ظاهرة متجددة و قابلة للتغيير. إن التعريف السابق للعولمة يختلف عن التعريف الحالي، فكل فترة لها خصائص تمتاز بها تختلف عن الأخرى. مما يعني أن العولمة تعني أشياء مختلفة لأشخاص و مجتمعات مختلفة في أوقات و أزمنة مختلفة، وجودها و تطورها مرتبط بوجود و تطور هذه المجتمعات و احتلافها. و يمكن القول بأنه مصطلح غامض وغير مفهوم في أذهان الكثير من الناس ، وذلك لأن العولمة ليست مصطلحاً لغوياً قاموسياً جامداً يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها ، بل هي مفهوم ثمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لوصف حركة التغيير المتواصلة.

وفقاً لإصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا (OECD) فإن مصطلح العولمة استخدم لأول مرة عام 1985م، من قبل تيبودور ليفت "عولمة الأسواق" The Globalization of market. وقد استخدم ليفت هذا المصطلح لوصف التغيرات التي حدثت خلال الحقتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي. تأكيداً لهذا الرأي ذهب سيلفيا أوستي في(2001 م) من خلال عرضها لكتاب روبرت جيلين (تحديات الرأسمالية العالمية 2000 م) إلى أن كلمة عولمة ظهرت لأول مرة خلال النصف الثاني من الثمانينات وأصبحت الكلمة المحورية في لغة العلاقات الدولية. وقد تردد استخدام هذا المصطلح وتم التوسع في استخدامه خلال تسعينات القرن الماضي .

حيث يقول كلود بارفيلد: لكل شخص تعريف مختلف للعولمة ، لكن بالعبارات التي أرتاح إليها أعتقد بأنها تعني التغيرات التكنولوجية على البلدان الانفرادية و المجتمعات الانفرادية.مرور الزمن . و أعتقد أيضا أن العولمة تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا . لم يكن من الممكن للعولمة الأكثر ترابطا كالتي نشهدها اليوم ، أن تتطور دون التقدم الباهر الذي تحقق على امتداد عدة عقود ماضية في تحسين كفاءة أنظمة النقل، التصنيع و تسليم الإنتاج في الوقت المحدد و التي استندت إلى ثورة الاتصالات التي أتاحت التراسل الفوري مع الأفراد و المنظمات حول العالم .و هي ليست ظاهرة جديدة بل تعود إلى عصر الإغريق . ففي أي وقت تنشأ فيه تجارة بين دول أو مجتمعات مختلفة ، تبدأ عند ذلك العولمة،لأن ما يحدث عندئذ هو تبادل الأفكار و التحركات و المعاملات، أي المعاملات التجارية بين الشعوب المختلفة.

كما يرى بعضهم²⁷: أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية , وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية, إلى سوق واحدة تشد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا) ليصل إلى فكرة أن العولمة : (هي عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد من التغيير في الأكل والملبس والعادات والتقاليد) و هو النمط الأمريكي .

يتفق مع هذا الرأي صندوق النقد الدولي حيث يصفها على أنها عملية تاريخية، ناتجة عن الابتكارات الإنسانية و التقدم التكنولوجي و تشير إلى التكامل المتزايد بين الاقتصاديات العالمية و بالأخص من خلال التجارة و التدفقات المالية.

ويقول فاليت²⁸: (أن العولمة هي عبارة عن مسلسل لتكثيف الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكرة الأرضية بكاملها).

4-2 العولمة و أثرها على التنمية

يشير مؤلفا كتاب فخ العولمة²⁹ هانس و بيترمان" إلى أنه مع تسارع عمليات العولمة فإن بعض المصطلحات المشهورة التي شغلت ساحات الفكر والعمل طويلاً مثل «العالم الثالث» و«التحرر» و«التقدم» و«حوار الشمال والجنوب» و«التنمية الاقتصادية» لم يبق لها في عصر العولمة أي معنى خاصة أن «العالم المتقدم» أصبح يتجاهل مشاكل البلدان النامية و بشكل خاص مشكلات القارة الأفريقية الفقيرة، التي وقعت في الفخ الذي نصب لها بكل سهولة دون أي نقاش ولا مواجهة، حيث ألما طبقت كل التوجيهات التي طلبتها منها المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد و البنك الدوليين، و سعي هذه الدول وراء الانضمام للمنظمة ما هو إلا دليل على ذلك، ففي السابق كان لها الخيار فاختارت عدم الانضمام إلا ألما اليوم أصبحت مجبرة فلا خيار أمامها.

كما يقول كل من هانس و بيترمان: (لا مكان للدول النامية عامة والعربية خاصة ... في "العولمة" إلا في الاتجاه السالب، أي تأثيرها عليها وتأثيرها بها). ومع ذلك فنحن بهذا المعنى معولمون منذ زمن بعيد اقتصادياً وثقافياً ... وسياسياً في معظم الأحيان.

من خلال التعاريف المختلفة لكل من التنمية و العولمة نتوصل إلى فكرة أنه رغم اختلاف أفكار الاقتصاديين حول ما إذا يمكن اعتبار الانفتاح الاقتصادي الذي هو أساس العولمة عامل من عوامل التنمية الاقتصادية حيث يرى كل من الكلاسيك و النيوكلاسيك أن الانفتاح على الخارج و تحرير التجارة من كافة القيود و الحواجز يحفز على النمو في حين توصلت آخر التحاليل الخاصة بالتجارة الخارجية إلى فكرة أن الاهتمام بالنمو الداخلي و تعزيزه من شأنه أن يقود إلى تعزيز الصادرات لاحقاً و من ثم دخول رؤوس الأموال و منه زيادة التراكم الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار و منه تحقيق التنمية الاقتصادية. السؤال الذي يبقى مطروحاً هو: لم تستطع الدول النامية تحقيق معدلات نمو في ظل نظام مغلق و محمي من كافة المخاطر الخارجية فهل ستتمكن من تحقيق ذلك في ظل الانفتاح وهل ستصمد للمنافسة الشرسة، و ما هي العوامل التي ستسمح بذلك؟. العولمة إذا هي التداخل الواضح لأمر السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والسلوك دون اهتمام يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية. فالعولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً، فلا وجود للعزلة و الانفرادية. بالرغم من أن الدول المتقدمة، و الولايات المتحدة خاصة اعتمدت على سياسة العزلة و عملت على حماية أسواقها من المنتجات الأجنبية، الشيء الذي يظهر ضرورة الانطلاق من الداخل بهدف الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و من ثم محاولة تحقيق فائض في الإنتاج و منه البحث عن أسواق خارجية لتصريفه، هناك فرق شاسع في أن يتم فتح الحدود لغرض تصريف الفائض من المنتجات المحلية و في أن يتم فتح الحدود لاستقبال السلع الأجنبية، فالأول يعمل على دخول الثروة في حين أن الثاني يعمل على

خروجها و منه زيادة الفقر. يمكننا تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية مع بداية القرن الواحد والعشرين وفقاً لما يلي:

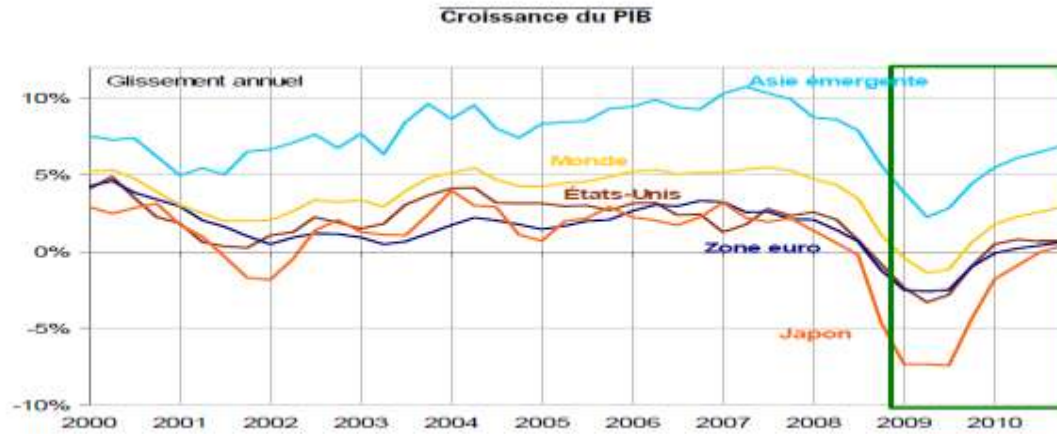
- ◀ الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- ◀ تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاضم نفوذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار.
- ◀ تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة اتفاقيات "الغات") في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية والتحول إلى اقتصاد السوق.
- ◀ تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.
- ◀ تعاضد دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).

- ◀ بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.
- ◀ تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، واثار ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.
- ◀ تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

بناء على ما تقدم من تعاريف متعددة ومختلفة للعولمة، يتضح أنها ظاهرة غير مكتملة الملامح فهي عملية مستمرة و متناسبة ذات طابع حركي ديناميكي و تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، اقتصادية، سياسية، ثقافية، ومن ما ذكر أعلاه فالعولمة أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات الناتج العالمي الإجمالي ، وتدويل الإنتاج، بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده كلفة الإنتاج ومعدلات الربح ، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسية ، ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة. أصبحت العولمة جزءا من عجلة التاريخ والتي ترتبط بعالمية الاقتصاد القومي ، وبنفس الدرجة عولمة أو عالمية المشروع من منطلق السعي إلى اقتناص الفرص وتكبير العوائد، ولا توجد وسيلة لتفاديها بل أصبح من الضروري مواجهتها والانخراط في غمارها والكفاح من أجل تحديد آثارها السلبية. لأن مجموعة التفاعلات العالمية المصاحبة لها قد أصبحت واقعاً فعلياً توجب علينا البحث الجاد في كيفية التعامل معها والتفكير في الاستراتيجيات والخطط التي نمتلكها والتي ستحدد موقعنا في مجريات الحدث على ضوء أهدافنا وإمكانياتنا وسبل الاستفادة منها؛ أي أن تأثيرات العولمة، رغم طابعها الكوني وما توظفه من طاقات، ليست قدراً محتوماً يحدد مصيرنا فيما يجري سلفاً، بل إن هذا المصير مرتبط إلى حد كبير بما سنعمل وكيف سنواجه التحديات، ولا يفيدنا بشيء تجاهل ما يجري و البقاء على الهامش، أو الاكتفاء برفضه انفعالياً، فلا موقعنا كدول نامية ولا أهدافنا المستقبلية تسمح لنا بتجنب التفاعل مع ما يحدث على الساحة العالمية. فهي لم تعد ذلك الضيف المحتشم الذي يقف خلف الأبواب يستأذن الدخول بل أضحت فردا من أفراد العائلة تفعل فعلها على هذا الكوكب منذ سنوات، ولم تعد مجرد مفهوم بل هي ممارسة وسلوك يومي وعملية مستمرة تنمو وتتطور على الدوام، ويمكن تلمسها من خلال مجموعة من المؤثرات الكمية والكيفية في كافة المجالات.

إن الأوضاع التي كانت في وقت ما هي الرائدة و لا نقاش فيها، بعد ظهور مراحل جديدة و منه متغيرات جديدة، أصبحت هذه الأوضاع مرفوضة و لا تنطبق مع الواقع المعاش و منه ظهرت مدارس و أفكار جديدة تنتقد الأفكار السابقة و تدعو إلى ما هو جديد. إذا رما نفس النهاية ستؤول إليها العولمة الحالية في المستقبل القريب، حيث تظهر متغيرات جديدة و ما يعتبر صحيح اليوم سيصبح غير صحيح في وقت لاحق، ففي الماضي كانت المملكة المتحدة أم الثورة الصناعية و اليوم أصبحت الدول الآسيوية تهدد العالم بمنتجاتها الصناعية رغم أن هذا الواقع يتناقض مع معظم النظريات الاقتصادية (أنظر المخطط رقم 1).

المخطط رقم 1: نمو الناتج الداخلي الخام



Sources : comptes nationaux ; INSEE, OCDE, calculs DGTPE

5- واقع و مظاهر العولمة في الدول النامية:

5-1 مظاهر العولمة في الدول النامية

إن مظاهر العولمة تختلف بين الدول المتقدمة و الدول النامية فالتقدم التكنولوجي و المعلوماتي، الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي أو بصفة عامة مرحلة التطور التي وصلت لها الدول المتقدمة في كل القطاعات و الميادين ما زالت الدول النامية بعيدة عنها، التجارة العالمية هي الأخرى امتازت بحركية و ديناميكية مستمرة و الشيء الذي لوحظ في الفترة ما بين 1950 و 2003 حيث أن التجارة العالمية تطورت بوتيرة أكبر من الناتج الداخلي الخام ، نفس الشيء عرفته المرحلة الأولى للعولمة في الفترة ما بين 1860 و 1913 و ذلك قبل أن يشهد العالم حراب الحربين العالميتين ، إن هذا التطور السريع في التبادل التجاري مقارنة بالإنتاج يؤثر بدرجة كبيرة في زيادة نسبة انفتاح الاقتصاد المحلي و الذي يقاس بقسمة الصادرات على الناتج الداخلي الخام أو معامل الانفتاح على الخارج (النصيب الذي يوجه للتصدير من النشاط الاقتصادي) ، كما يؤثر على ثقل الاستيراد بالنسبة للناتج الداخلي الخام أو ما يسمى بمعامل التبعية و الذي عادة ما يكون في ارتفاع لأن الدول أصبحت في حاجة لبعضها بدرجة متزايدة ، لكن نسبة التبعية أو الحاجة تختلف من بلد لآخر، النسبة ما بين التبادل الخارجي و الناتج الداخلي الخام في الدول النامية انتقلت من 8،22 إلى 38 بالمائة ما بين الفترة 1985 و 1997 مما سمح لهم في الزيادة من نصيبهم في التجارة العالمية من 23 إلى 30 بالمائة في نفس الفترة ، و هي تتحكم اليوم تقريبا في 25 بالمائة من الصادرات العالمية للمنتجات المصنعة مقابل أقل من 7 بالمائة في بداية السبعينات .

كما أنه من بين مظاهر العولمة في الدول النامية كانت هنالك زيادة في تدفقات رؤوس الأموال نحوها لأن معظم الدول النامية تعاني من ضعف و فقر المؤسسات المالية الشيء الذي يعني أن الادخار بدوره ضعيف، لكن بالرغم من نقص رأس المال إلا أن فرص الاستثمار كثيرة ، الشيء الذي يعني إمكانية اللجوء إلى الادخار الأجنبي لتمويل المشاريع الاقتصادية، و نظرا للعجز الدائم الذي تعرفه ميزانية هذه الدول فإنها تلجأ لبيع أصول لغير المقيمين لتمويل الفرق بين مداخلها و نفقاتها، دخول رؤوس الأموال يكون بطرق مختلفة من بينها :

- بيع سندات من طرف الدول النامية لخواص غير مقيمين. هذه الطريقة كانت كثيرة الاستعمال قبل 1914 و ما بين الحربين، كما لوحظ أنه بعد

1990 رجعت الدول من جديد إلى هذه الطريقة خاصة و أن معظم الدول النامية حررت و طورت أسواقها المالية.

- القروض البنكية : في الفترة ما بين 1970 و 1980 كثيرا ما اقترضت الدول النامية من البنوك التجارية للدول المتقدمة ، في 1970 ربع التمويل

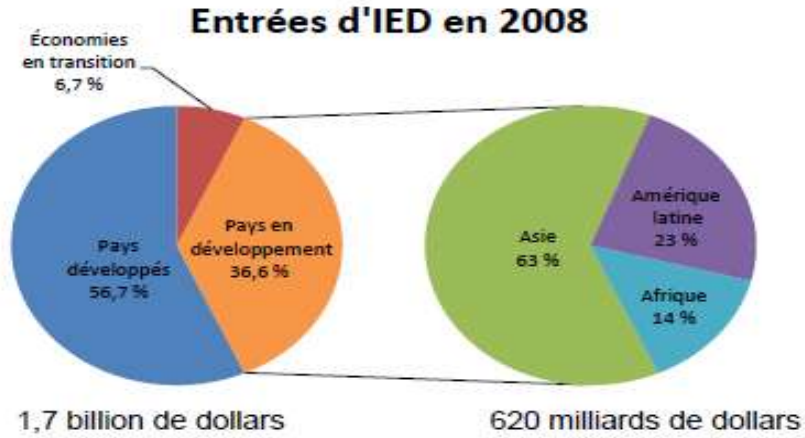
الخارجي مؤمن من طرف البنوك ، في 1981 التمويل البنكي يساوي تقريبا العجز الجاري المحقق من طرف الدول الغير مصدرة للبترول، بعد 1990 انخفض هذا النوع من التمويل .

- القروض الرسمية: تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض من الهيئات الرسمية الدولية كالبنك العالمي ، تحصل الدول النامية على قروض بشروط معينة لكن فوائدها منخفضة مقارنة بالسوق الاستثمار المباشر الأجنبي: يهدف إلى إقامة مؤسسة داخل البلد من طرف مؤسسة أجنبية : أي أن المؤسسة الأجنبية تحمل رؤوس أموال و تبحث عن استثمارها و تعظيمها و لا يتم ذلك إلا إذا كان تخفيض للتكاليف و هذا يمكن تحقيقه في الدول النامية أين تتوفر فرص العمل بأجور منخفضة و مواد أولية هي الأخرى بأسعار منخفضة و منذ الحرب العلمية الثانية يمكن اعتباره مصدرا مهما بالنسبة للدول النامية. - استثمار الحفظات.

انتقلت هذه التدفقات من ما يقارب 35 مليار دولار سنة 1980 إلى 60 مليار دولار عام 1990 ثم انتقلت إلى 200 مليار عام 1996) صندوق النقد الدولي (1998) ، الشيء الملاحظ هو أن هذه التدفقات تضاعفت خلال العشر سنين أي من 1986 إلى 1996 و قد تغلبت التدفقات الخاصة على التدفقات العمومية كما كانت هناك زيادة ملحوظة وقوية في حصص المساهمة و استثمارات المحافظ على حساب القروض البنكية التي سادت أكثر في السبعينات ، في حين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن اعتبارها من المظاهر الهامة للعولمة إلى جانب التدفقات التجارية عرفت نموا جد ملحوظ ، حيث حققت أعلى مستوى عام 2007 فوصلت إلى 1833 مليار دولار، الدول النامية استقبلت ما يقارب 37 بالمائة من التدفقات العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي سنة 1997 و انتقلت هذه النسبة سنة 2007 حسب تقرير الأمم المتحدة الخاص بالاستثمار في العالم لسنة 2010 إلى 50 بالمائة أو ما يقارب النصف من تدفقات الاستثمار، أما في عام 2008 (حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لنفس السنة الخاص بالاستثمار في العالم) فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة أعلى مستوياتها لتصل إلى 500 مليار دولار أي أنها زادت بنسبة 21 في المائة عن مستواها في عام 2006 حيث اجتذبت البلدان الأقل نموا لونها 13 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ارتفعت التدفقات الخارجة

منها لتصل إلى 253 مليار دولار و السبب يرجع إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية من جهة و إلى انتهاز أنظمتها لسياسات انفتاحية و اكتسابها ثقة المستثمر سواء الأجنبي أم المحلي من جهة أخرى. الشيء الذي يجب الإشارة إليه هو أن الأزمة الحادة التي عانى منها الاقتصاد العالمي أثرت على التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر لتتخف من 1833 مليار دولار في عام 2007 إلى 1697 عام 2008 أي بنسبة 11 في المائة و استمر هذا الانخفاض عام 2009 ليصل إلى حوالي 44 في المائة، هذه الأزمة عملت على تغيير الصورة العامة للاستثمار، حيث زاد نصيب الاقتصاديات النامية و الانتقالية في التدفقات العالمية للاستثمار ليلبلغ 43 في المائة عام 2008 أنظر الشكل 5.

الشكل 5: دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2008



Source :idrc.org/uploads/user-s/126081_12001synthèse IED MCP 2009

2-5 واقع العولمة في الدول النامية

في الواقع الدول النامية لم تستفد من العولمة بنفس الوتيرة حيث أن دول آسيا الشرقية استفادت أكثر بسبب اعتمادها على استراتيجيات تطور مبنية على الانفتاح الاقتصادي و التصدير في حين أن بعضها الآخر أو معظمها بقيت مهمشة، كما أن التدفقات الصافية لرؤوس الأموال المتجهة لإفريقيا كانت في تناقص مستمر منذ الثمانينات و التي انتقلت من 27 بالمائة في 1980 إلى 17 بالمائة في 1990 لتصل إلى 8 بالمائة في 1996 لتصل إلى 3 في المائة عام 2008 .

في حين تركيز هذه الأموال الاتجاه نحو عدد صغير من البلدان كان في ازدياد مستمر في السنوات الأخيرة ، بما أن البلدان الخمس (اليابان، البرازيل، المكسيك، السنغفورة و اندونيسيا) قد استقبلت 55 بالمائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1998 مقابل 41 بالمائة عام 1990، لتصل إلى ما يقارب 249 مليار دولار عام 2007 لهذا يمكن القول أن مساهمة إفريقيا في توسيع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة ، في حين أن ماليزيا لوحدها تستقبل من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما تستقبل منه القارة الإفريقية بكاملها و ذلك حسب دراسة قامت بها CNUCED، في نفس الوقت فإن التوزيع داخل القارة في حد ذاتها غير عادل حيث لا يصل نصيب الدول الأقل فقرا إلى 1 بالمائة، إن مساهمة القارة الإفريقية في التجارة العالمية في انخفاض مستمر حيث انتقلت من 5 بالمائة في 1950 لتصل إلى 3 بالمائة عام 2008، كما أن نسبة الصادرات على الناتج الداخلي الخام في انخفاض أضف إلى هذا صادراتها تركز على المواد الأساسية و بهذا فإن التبادل الدولي لا يتجه نحو التعادل خاصة و أن 70 بالمائة من الصادرات العالمية تحتكرها أعظم دول العالم و أقلها عددا. و حتى الجزء الأخير الذي تحصل عليه الدول النامية فإنه لا يوزع بالتساوي فيما بينها حيث أن هناك دول تحصل على حصة الأسد في حين هناك دول تبقى مهمشة تماما، نفس الشيء بالنسبة للتوزيع الداخلي للمداخل في الدول النامية حيث نجد عدد قليل من أفراد المجتمع يحصلون على حصة الأسد أي بما يقارب 80 بالمائة من الدخل يتحصل عليه 20 بالمائة من السكان في حين أن 80 بالمائة منهم يحصلون على 20 بالمائة من الدخل مما يعني انعدام العدالة في توزيع الدخل في معظم الدول النامية و هذا الوضع قد أشار إليه هانس بيترمان في كتابه فخ العولمة.

هناك دول تمكنت من أن تتموقع و تجدد لنفسها مكانا في التقسيم الجديد الذي تفرضه العولمة على دول العالم في حين أن هناك دول فضلت أن تبقى على الأطراف متفرجة و سيكون الثمن المدفوع جد غالى، حيث هناك ملايين العمال يحسرون وظائفهم بسبب الاقتصاد العالمي الحالي الذي يعطل سير الاقتصاديات التقليدية ويضعف قدرة الحكومات على تقديم يد العون للاقتصاد و الأعوان الاقتصاديين.

يتطلب تحول اقتصاد بلد ما إلى العولمة تضحيات عديدة مقابل الحصول على حوافز قليلة بشرط مسبقاً يعتبر جوهرياً هو الانفتاح واستقبال بصدر رحب كل من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يعني أن تتوافر لمواطني ذلك البلد حرية شراء أو بيع السلع والخدمات في الأسواق الدولية دون أن تثقل كواهلهم أعباء الرسوم الجمركية الباهظة أو الحواجز الأخرى أمام التجارة، ويعني ذلك أنه يتعين السماح للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب بشراء وامتلاك العقارات في ذلك البلد وأن تتمتع استثماراتهم بحماية قانونية وفق معايير محددة.

إن البلدان النامية تستقبل العولمة بإيجابياتها و سلبياتها، فإزالة حواجز التجارة تؤدي مباشرة إلى توسيع نطاق الاختيارات المتاحة أمام المستهلكين وتؤدي إلى اتجاه الأسعار إلى الانخفاض، مما يترتب عليه ارتفاع القيمة الحقيقية لأجور العمال. و يجيء الاستثمارات الأجنبية بفتح فرص عمل جديدة وتكنولوجيات إنتاج جديدة ويؤدي إلى إدخال تحسينات في البنية الأساسية، و يتيح لمنظمي المشروعات المحليين مصدراً جديداً للحصول على رأس المال في حالة ما إذا تمكنوا من فرض وجودهم، كذلك تؤدي العولمة إلى إمكانية حصول الشركات المحلية على مدخلات الإنتاج بأسعار أرخص أي تحسين قدراتهم الإنتاجية كما تتيح لهم النفاذ إلى أسواق أكبر لتصريف منتجاتهم (أنظر الشكل 3)، إلا أن المنافع المختلفة و العديدة لحرية التجارة والاستثمار تدور بالنسبة لمعظم الناس حول فكرة واحدة لها جاذبيتها الشديدة وهي أن العولمة تعطي دفعة للنمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة. و هذا سيتحقق شريطة انتشار الوعي والعمل على القضاء على الأفكار و المعتقدات الخاطئة فليس بالضرورة كل ما ينتج في خارج الوطن أحسن مما ينتج في داخله، كما يجب التمسك بمبادئنا و معتقداتنا و تقاليدنا، فالانفتاح على الآخر لا يعني تقليد نظام حياته أكله لباسه و ثقافته، بل يعني أخذ نقاط القوة فيه فقط.

لقد كانت هناك أبحاث ميدانية أجريت في هذا الخصوص خرجت بنتائج تؤيد وجود ارتباط بين حرية إجراء المعاملات الدولية وبين النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال هناك دراسة شهيرة قام بها الباحثان جيفري ساكس Jeffrey Sachs وأندرو وارنر Andrew Warner من جامعة هارفارد الأمريكية خلصا منها إلى أن البلدان النامية ذات الاقتصاد المفتوح حققت نمواً بلغ متوسطه 4.5% سنوياً في السبعينات والثمانينات بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نمواً أكثر من 0.7% في المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة، ووجدوا كذلك أن نفس النتيجة سجلت في البلدان المتقدمة، فالبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المفتوح حققت معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه 2.3% سنوياً بينما البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نمواً أكثر من 0.7% سنوياً خلال نفس الفترة. وهناك دراسات أخرى – منها التحليل الصادر عام 1998 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD – خلصت إلى أن الدول التي لديها نظم تجارة مفتوحة نسبياً حققت معدلات نمو بلغت في المتوسط حوالي ضعف معدلات النمو التي حققتها الدول التي لديها نظم تجارة مغلقة نسبياً. ومن الواضح أن البلدان النامية التي حققت في المتوسط – معدلات النمو النسبوية للاقتصاديات المفتوحة تتجه نحو التقارب مع اقتصاديات الدول الصناعية، بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق زادت أوضاعها تراجعاً، الشيء الذي يدل على أهمية الانفتاح على خاصة الطرف المتقدم للاستفادة من خبرته مع الأخذ بمبدأ الحيطة و الحذر.

خاتمة

نتوصل إلى أن التنمية مفهوم شامل و يرتبط بعدة عوامل و متغيرات فلا و جود للتنمية اقتصادية في ظل تخلف سياسي و اجتماعي و تكنولوجي و تجاري كما أنه لا وجود للتنمية في القطاعات الأخرى ما لم ترافقه تنمية اقتصادية، كما أنها تنبع من إرادة الشعوب و الحكومات في نفس الوقت فلن يتطور شعب في ظل تنظيم سياسي متخلف و العكس صحيح، الشيء الذي يعني أن التنمية يجب أن تشمل كافة القطاعات و أن يشارك فيها كل الطبقات الاجتماعية. يمكن اعتبار الانفتاح و عوامله المختلفة عامل من عوامل النمو، بما أنه يسمح باكتشاف الآخر و هذا لوحده قادر على دفع عجلة التنمية لأنه سيمكن معرفة نقاط قوى و ضعف الآخر و منه الاستفادة من تجاربهم و يجعلنا نستغني عن سنوات طويلة من الأبحاث و هذا سيكون بمثابة اختصار للزمان و التكاليف في النهاية توصلت إلى التوصيات التالية: بما أن النمو و التنمية يعتمدان على عوامل مختلفة داخلية و خارجية كان من الضروري للدول النامية أن تنتهج استراتيجية تعتمد على المحاور الآتية:

- 1- تعمل على توفير استقرار اقتصادي كامل لغرض كسب ثقة المستثمرين سواء محليين أو أجنبية.
- 2- إصلاح و تعزيز المؤسسة الاقتصادية والمالية لأنها أساس التوازن الاقتصادي، والنهوض بالإنتاج و القدرة التنافسية
- 3- اعتماد سياسة مالية مسئولة و شاملة، و نشر الثقافة البنكية و التحفيز على زيادة المدخرات لتمويل المشاريع المستقبلية.
- 4- الحد من عدم المساواة بين القطاعات والطبقات الاجتماعية و إشراكها كلها في التنمية الاقتصادية.
- 5- تعديل و إصلاح القطاعات الاجتماعية كوضع خطط صحية وخطط تهدف إلى القضاء على البطالة.
- 6- ضرورة تحلي النظام بالرشد و الحكمة و تسبيق المنفعة العامة على المنفعة الشخصية.
- 7- نقل التكنولوجيا الحديثة و نشرها في كافة القطاعات الاقتصادية، و الاستفادة من خبرة الشركات المتعددة الجنسيات.
- 8- العمل على تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب خاصة مع الدول الآسيوية الناشئة و وضع إستراتيجية طويلة المدى في التجارة الخارجية.
- 9- دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم، و استخدام سياسات صناعية، زراعية و خدماتية استباقية.
- 10- الحفاظ على البيئة لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

الهوامش و المراجع

1 Sylvie Brunel est une géographe, économiste et écrivain française, née le 13 juillet 1960. Spécialiste des questions de développement, elle a travaillé pendant plus de quinze années dans l'humanitaire (Médecins sans frontières, Action contre la faim) et a publié une vingtaine d'ouvrages consacrés au développement, en particulier aux questions de famine. Elle est à ce jour professeur des universités à l'Université Paris IV-Sorbonne.

* François Perroux Né en 1903 dans une famille catholique de la bourgeoisie commerçante de Lyon, il fait ses études à la faculté de droit de Lyon, et est reçu major de l'agrégation en 1928. Il obtient une bourse de la Fondation Rockefeller, en 1934, qui lui permet de se rendre à Vienne, où il devient l'élève de Joseph Aloïs Schumpeter

- 2 محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 19.
- 3 نفس المرجع السابق ص 21.
- 4 محمد زكي الشافعي مرجع سبق ذكره، ص 20.
- 5 أميرة عبد اللطيف مشهور، الصناعات البيئية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1976، ص 30.
- 6 صلاح الدين نامق، الجوانب الأخلاقية في التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993- ص 18.
- 7 كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية مصر، 1988، ص 63.
- 8 عبد الرحيم بوداقجي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977، ص 4

**** Paul Alexander Baran** (25 août 1909, un économiste Américain connu pour ses marxiste vues. En 1951, Baran a été promu professeur titulaire à l'Université de Stanford et Baran, il était le seul titulaire économiste marxiste aux États-Unis jusqu'à sa mort en 1964. Baran a écrit *L'économie politique de la croissance* en 1957 et co-auteur de *Monopoly Capital* avec Paul Sweezy.

- 10 نفس المرجع السابق، ص 13
- 11 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياً، سياسياً، مؤسسة شهاب، الإسكندرية 1994 ص (7-8)
- 12 عبد الله مكسور، التنمية الاقتصادية، وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، سوريا، سلسلة كتب قومية رقم 10، 1967، ص 30

- 13 عبد الرحيم بو داقجي ، التنمية الاقتصادية ، المطبعة الجديدة ، دمشق، 1977 ، ص 11
- 14 محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص70
- 15 نفس المرجع ص 70
- 16 نفس المرجع السابق، ص70-71.
- 17 نفس المرجع ص72،71.
- 18 نفس المرجع ص74،73.
- 19 نفس المرجع ص 75.
- 20 فايز إبراهيم، التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات الرياض 1985 ص (36-60).
- 21 محمد علي الليثي، " التنمية الاقتصادية "، دار الجامعات المصرية ، الموسوعة الاقتصادية، 1976 ، ص5 .
- 22 نفس المرجع، و نفس الصفحة.
- 23 العشري حسين درويش، " التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1979 ، ص 67 .
- 24 نفس المرجع السابق، ص74
- 25 حربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر و التوزيع الأردن ط 1، 1992، ص31 .
- 26 نفس المرجع ص37.
- 27 هانس بيتر مارتن/ هارولد شيمان- فخ العولة/ ترجمة عدنان علي- الكويت 1998 ص29
- 28 د.الخزرجي، ثامر كامل/ والباحث ياسر المشهداني- العولة وفجوة الامن في الوطن العربي/ دار مجدلاوي للنشر- عمان 2004.
- 29 يس- السيد - العولة والطريق الثالث - مكتبة الأسرة / القاهرة 1991 ص22